

محكمة الاستئناف تخفف الحكم على محاميي طنطا من 5 سنوات إلى سنتين و3 شهور



الأحد 5 سبتمبر 2010 12:09 م

05/09/2010م

نافذة مصر/ مصراوي :

قضت محكمة جناح مستأنف طنطا بتخفيف الحكم الصادر في قضية أزمة " القضاة والمحامين " من السجن 5 سنوات إلى سنتين و3 شهور وحكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بتعديل الحكم المستأنف .

يذكر أن محكمة جناح مستأنف طنطا، قد حددت في جلستها الأخيرة التي انعقدت يوم الأحد الموافق 18 يوليو، يوم 5 سبتمبر للنطق بالحكم في قضية اعتداء 2 من المحامين وهما إيهاب الساعى ومصطفى فتوح على مدير نيابة طنطا، والمعروفة إعلاميًا باسم أزمة " القضاة والمحامين".

واستمعت المحكمة إلى مرافعات الدفاع، حيث أكد دفاع المحامين أن إجراءات المحاكمة مصحوبة بالبطلان، وكشف عن قصور الإجراءات في محكمة أول درجة.

وأضاف دفاع المحامين أن المحكمة لم تحيل الأمر للنائب العام، والنيابة طرف أصيل في القضية، وكان عليها أن تنأى عن هذه التحقيقات، ودفع خليفة ببطلان الحكم في أول درجة، وأكد أن قرار الإحالة والحكم باطلين.

وأوضح دفاع المحامين أنه لم تراعي المادة 64 من الإجراءات القانونية، وتناست النيابة أن هناك بلاغ من المحامين المحبوسين، ضد مدير النيابة باسم أبو الروس، وكان عليها التحقيق في البلاغ ضد المحامين ومدير النيابة، مضيًا أن هناك قصورًا وعوار في تحقيقات النيابة التي لم تسأل الحرس المرافق لمدير النيابة في الواقعة.

وطالبت دفاع المحامين بوقف الدعوى، حتى الفصل في البلاغ المقدم من المحامين، وأن التحقيقات قد تكشف عن حقائق جديدة.

فيما طالب منتصر الزيات، وهيئة الدفاع بإلغاء الحبس، وقال إن محكمة أول درجة أنزلت بالمحامين " عقوبة ما أنزل الله بها من سلطان" - حسب تعبيره - ، وأضاف أن هناك عوار جوهري وبتلان يصيب المستأنف.

يذكر أن الأزمة بين جناحي العدالة بدأت على خلفية الحكم الصادر بالسجن خمس سنوات على اثنين من المحامين، اثر الاعتداء المتبادل بين مدير نيابة قسم نان طنطا واحد المحامين، لتتوالى وقفات الاحتجاج من جانب المحامين اعتراضا على حكم الحبس.